



يحتمي النظام السوريّاليوم بالفيتو الروسيّ الصينيّ. إلاّ أنه يحتمي أيضًا بتفتّت المجتمع السوريّ وبالتناقضات الناجمة عن تفاوته الدينيّ والإثنيّ، الطبقيّ والمناطقيّ، التي لا تزيدتها استطالة النزاع إلاّ احتدامًا.

فإذا أضفنا طبيعة السلطة السورية كسلطة اعتادت الإمساك بخناق المجتمع، بدا الأفق غنيّاً بالكوارث والدمار. ذلك أنّ تصدّع الطرف المُمسك سيضاعف تصدّع الطرف الممسوك لعقود طويلة. وكلّما تعاظم الألم والحدق، زاد توقع الأسوأ: وهي سلاحيّ وسلفيّ أكثر، مشاعر طائفية أقوى، خطف وديّات عشائرية...

قدرة "المجلس الوطنيّ السوريّ" على تقصير أمد هذا الوضع قد تكون محدودة. إلاّ أنّ هذه المحدودية لم تُستعمل حتى اليوم، وما استُعمل معها لم يُستعمل كما يجب. الحال دون ذلك عدد من الثقالات المترسبة عن وعي "قومجيّ" هو الوعي نفسه الذي استخدمه النظام طويلاً ودائماً لقمع الشعب السوريّ وإبقاءه خاضعاً مجنّاً.

الصمت والتائهة لا يجديان هنا نفعاً:

المقصود بذلك مبادرة للخارج وللداخل معاً قد تقصير أمد الوضع هذا، وقد تحدّ من احتمالاته الأسوأ. صحيح أنّ العالم قد لا يكون في وارد التدخل لأسباب كثُر الحديث عنها، وأنّ الفيتو الروسيّ الصينيّ يصعب مثل هذا الاحتمال في حال وجوده. إلاّ أنّ "المجلس الوطنيّ" أمام فداحة الوضع القائم مطالب بإغراء العالم بأن يتدخل، علمًا بأنه قد ينجح في هذا وقد يفشل. يزيد في إلحاح ذلك ضرورة موازنة الحضور الإسلاميّ الراديكاليّ، الكاره للغرب، في صفوف المعارضة، وهو حضور مؤهّل للتعاظم مع تمادي القمع والإحساس بأنّه "ما إلّا غيرك يا الله".

الإغراء، وهنا تتقابل مخاطبة الخارج والداخل، يمكن أن يرتكز إلى رفع الصوت في مخاطبة الأقلّيات الدينية والمذهبية والإثنية (العلويّين، المسيحيّين، الأكراد...)، ورفع الصوت في إدانة ما يستفزّهم وما ومن يخيفهم، وفي تزكية ما يطمئنّهم خطاباً ورمزاً. مثل هذا السلوك، الذي أشار إلى ضرورته كبار المسؤولين الغربيّين، شرط حيويّ لتوسيع الانخراط في الانتفاضة، وعلى المدى الأبعد، لوقف التفسّخ الذي يضرب النسيج الوطنيّ السوريّ. وإذا كان من العلامات الإيجابية الأخيرة توسيع حركة النظاهر ووصولها إلى أمكنة أساسية في دمشق وحلب، فهذا ما يطرح مخاطبة بيئة رجال الأعمال وطمأنتها إلى مركّزية دور القانون في تنظيم الحياة الاقتصاديّة للمستقبل، ناهيك عن توفير ضمانات في ما خصّ الملكيّة وحرّيّة التجارة

وتشجيع المشاريع.

وفي مجال الإغراء، لا بدّ من إنهاء سياسة "اللا حرب واللا سلام" المدمّرة للنظام السابق، والقول الصريح والقاطع بأنّ دمشق المستقبل ستكون في غير هذا الوارد. وهنا ثمة موروث عن عهد الأسد الأب قابل للاستكشاف، يتصدّر ما عُرف بـ"وديعة رابين" في 1993م، حين أوصى رئيس حكومة إسرائيل الراحل رسالته الشفوية إلى السوريين، عارضاً إنهاء النزاع الإسرائيلي السوري وتطبيع العلاقات بين البلدين مقابل انسحاب من الجولان خلال خمس سنوات.

حتّى حافظ الأسد، الذي لم يكن ي يريد الحرب، فاوض مرّة بعد مرّة على أساس "الوديعة". إلا أنه، لأنّه لم يُرد السلام كذلك، أحبط النتيجة وأبقى الأمور على حالها.

هذه العناوين مأخوذة معاً يجمع بينها منح الأولوية للوطنية السورية ومصالحها على كلّ اعتبار آخر. أمّا بالمعنى العملي المباشر فهي قد تساعد على تقصير أمد الألم والتفسخ وعلى محاصرة الآثار والنتائج الناجمة عنهمما.

طبعاً، لا توجد حلول قاطعة ونهائية وخلاصية، كما لا توجد ضمانات. ما يوجد هو المسؤولية عن شعب الواجب حاله، وأول المسؤولية والواجب هو النطق.

المصدر: أخبار الثورة السورية

المصادر: